الفصل الرابع

تطبيقات فلسفة التكامل المعرفي
في مساقات العلوم السياسية
بحث في أسس التوصيف وفق المدرسة السُّننية المقاصدية التكاملية

عبد القادر سعيد عبيكشي[1]

مقدمة

تأتي هذه الورقة مساهمة مني في إبراز دور الفلسفة المعرفية (القديمة الجديدة) في فرع العلوم السياسية، كون هذا الأخير صار علماً تابعاً لمدارس الغرب، بما تحمله هذه الأخيرة من شركية هدمية لا تخدم العالم الإسلامي، بل إنها في كثير من نظرياتها ومصوغاتها العلمية تتنافى مع تعاليم القرآن والسنة النبوية، وهو ما أثر كثيراً في الاستفادة من العلوم السياسية في حركة النهضة والتجديد الإسلامي، وعليه فإن المداخلة هي اجتهاد بسيط نسعى من خلاله إلى تحريك طاقات الإخوة المهتمين في العلوم السياسية بالبحث أكثر في هذا الموضوع، ملتزمين برؤية التكامل المعرفي، والإمكانية المتاحة في تطبيقها في هذا التخصص الأكاديمي.

أولاً: المفاهيم المفتاحية للمدرسة (السُّننية المقاصدية التكاملية)

---

(1) ماجستير في العلوم السياسية، أستاذ العلوم السياسية في جامعة جيجل بالجزائر. البريد الإلكتروني: kaidsalah@yahoo.fr

obeikandi.com

من أبجديات المنهجية العلمية في مناقشة مثل هذا الموضوع، أن يتم توضيح أهم المفاهيم التي تعالجها الدراسة. فأهم ما يرد في الدراسة هو طبيعة المدرسة التي أنطلق منها وبها في معالجة الموضوع؛ فالمدرسة السُّننية المقاصدية التكاملية، كما يعرفها المفكر الجزائري الطيب برغوث هي "المصب الذي تجتمع فيه كل روافد الخبرة، والرشد الذي تتفتق عنه عبقرية البشر، وتجاربهم المتنوعة."[2]

فمن خلال هذا التعريف الموجز نستشف مجموعة من الخصائص التي هي في الوقت نفسه تعريف للمدرسة السُّننية المقاصدية التكاملية. وهي تراكم إنساني يجمع بين الخبرة التي تعبر عن توازن معرفي وعقدي، ورشادة هذه الخبرة أيضاً، كون الرشد حالة إنسانية لا تكون دون وعي بأبعاد السُّنن الناظمة لحركة الكون المسيّرة له، ودون إدراك كذلك لمقصد الرؤية العامة المتوافق مع أحكام الشرع الحنيف، ولا دون تكامل بين الخبرة الحضارية الناتجة من تجارب متنوعة، ينظمها ويضبطها القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة.

وبتفصيل في مكونات المدرسة نفصل كل مكون عن الآخر، حتى تتضح بصورة جلية معالم هذا الترابط، وأهميته في فهم الأبعاد العامة للمدرسة، وسيكون ذلك على النحو الآتي:

1 – السُّننية: وهذا المركب كما يعرفه الدكتور عماد الدين خليل هو "إثارة الفكر البشري، ودفعه إلى التساؤل الدائم والبحث الدائب عن الحق، وتقديم خلاصات التجارب البشرية عِبَراً يسيرُ على هديها أولو الألباب... وإزاحة لستار الغفلة والنسيان في نفس الإنسان، وصقل ذاكرته وقدرته على المقاومة، لكي تظل في مقدمة قواه الفعالة... وتقديم الدليل على علم الله الواسع الذي أحاط بحركة التاريخ ماضياً وحاضراً ومستقبلاً... ثم تأكيد البرهان على الحق الواحد الذي جاء

(2) برغوث، الطيب. "نحو نهضة حضارية للأمة"، **مجلة المقدمة**، ماليزيا: مجموعة الشهاب للإعلام، 2005م، ص18.

به الأنبياء السابقون جميعاً، وسعوا إلى أن يقودوا أممهم إلى مصدره الواحد الذي لا إله إلا هو... والوقوف على السنن والنواميس الثابتة، القائمة على أن الجزاء من جنس العمل، وضرورة تحرك الجماعة (المدركة الملتزمة) متجاوزة مواقع الخطأ التي قادت الجماعات البشرية السابقة إلى الدمار... من أجل بناء عالم لا تدمره تجارب الخطأ والصواب."[3]

ونجد تقريباً التعريف نفسه لدى الدكتور الطيب برغوث؛ إذ يقول: "من يدرس التاريخ الحضاري للمجتمعات البشرية، يلحظ بوضوح الدور المحوري الحاسم للثقافة السننية أو اللاسننية، في ما يطبع هذه المجتمعات من فعالية بنائية تكاملية أصيلة ومتوازنة، صنعتها الثقافة التوحيدية السننية المنافية للخرافة والهوى..."[4] ويضيف من ناحية أخرى: "هي التي تمنح الفرد والمجتمع شمولية الرؤية، وشمولية الاستثمار، لكل منظومات سنن التسخير في تكوين الإنسان."[5]

من خلال كل ما تقدم نصل إلى إدراك أن السنن هي قيمة ومعادلة حضارية مهمة في فهم التطور وأبعاده ومسبباته، وفهم أيضاً طبيعة الحراك الذي مرت وتمر به المجتمعات، ومن ثمّ يمكن استخدام هذه المعادلة بما يحقق النهضة الحضارية التي تنشدها المجتمعات الإسلامية، وما يميز هذه الأخيرة هو التزامها بالمعطى الشرعي، الذي هو أساس تكوينها وحركيتها.

2 – المقاصدية: يبدو واضحاً أن المفهوم الوحيد المقصود في الدراسة هو الفكر المقاصدي، وما له صلة، إما بالعلوم الإنسانية، وإمّا بالحياة العامة، ويمكن الأخذ أيضاً بتعريف الشيخ علال الفاسي الذي مفاده: "المراد بمقاصد الشريعة:

---

(3) انظر التعريف في:
– شريح، محمد عادل. "مفهوم السُّننية بين الدلالة القرآنية والتوظيفات الحداثية":
– http://www.alqlm.com/index.cfm?method=home.con&contentid=358

(4) برغوث، الطيب. **مدخل إلى سنن الصيرورة الاستخلافية: قراءة في سنن التغيير الاجتماعي**، الجزائر: دار قرطبة، ط1، 2004م، ص106.

(5) المرجع السابق، ص107.

الغاية منها، والأسرار التي وضعها الشارع عند كل حكم من أحكامها،"[6] ويعرفها الدكتور أحمد الريسوني: "إن مقاصد الشريعة هي الغايات التي وضعت الشريعة لأجل تحقيقها لمصلحة العباد."[7]

أما بخصوص تطبيقاتها في هذه الدراسة، فإنها لن تكون محصورة في آيات الأحكام وأحاديث الأحكام، بل كل الآيات والأحاديث التي لها مقاصدها؛ فالقصص القرآني له مقاصده، والأدعية القرآنية والنبوية لها مقاصدها، وضرب الأمثال في القرآن والسنة له مقاصده؛ كما للآيات والأحاديث التشريعية مقاصدها.[8] وهذا ما يجب الأخذ به في فهم أبعاد هذه الأخيرة، ومدى إمكانية اعتمادها بوصفها آليات تحليل وتفسير وبحث واستقصاء. ولا يمكن أن تخرج العلوم السياسية عن هذه الجوانب المذكورة.

3 – التكاملية: ويقصد بها مجموع الخبرات الحضارية التي وجدت في فرع علمي، أو نظام معرفي ما، وإلزامية الأخذ لهذه الخبرة أو التجربة بغية اعتمادها أساساً أو منطلقاً، والعمل على تقصي نقاط قوتها والاستفادة منها، ومواطن زللها، ومن ثم تجاوزها أو تصحيحها إن كان الأمر يستدعي ذلك. وأساس هذا المكون هو أن الحاجة إلى جهد الآخرين المبني على قراءة سننية منطلقها القرآن والسنة، ونظرية مقاصدية تدرك طبيعة المقصد الشرعي من الأحكام وتنزيلها على الواقع، تستوجب من الجميع الإحساس العميق بالحاجة لجهد الآخرين، وذلك بمكاملة الجهود، فيعمل كل طرف في معادلة التغيير والإصلاح والتجديد، ودعم غيره،

---

(6) القحطاني، مسفر بن علي. **الوعي المقاصدي: قراءة معاصرة للعمل بمقاصد الشريعة في مناحي الحياة**، بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، ط1، 2008م، ص19.

(7) الريسوني، أحمد. **نظرية المقاصد عند الإمام الشاطبي**، بيروت: الدار العالمية للكتاب الإسلامي، ط4، 1995م، ص19.

(8) الريسوني، أحمد. "البحث في مقاصد الشريعة: نشأته وتطوره ومستقبله،" موقع الدكتور الريسوني: www.raissouni.org.

ليكون جهداً يضاف إلى خبرات الصحوة والمجتمع والدولة والأمة.[9]

والتعريف الإجرائي الذي تتبعه الدراسة لأصل مفهوم (فلسفة التكامل المعرفي)،[10] يقصد به عملية تفعيل الرؤية الإسلامية في كل مجالات العلوم، سواء كانت علوماً طبيعية أو اجتماعية أو إنسانية أو شرعية، فالمعرفة التي تجمع بين هداية الوحي والخبرة البشرية في عملية تفهم الحقائق التي تبحث فيها، يمكن وصفها بالمعرفة التكاملية.

ثانياً: الأبعاد المنهجية في دراسة التكامل المعرفي في العلوم السياسية

مناقشة فلسفة التكامل المعرفي في العلوم السياسية، ولا سيما المتعلق منها بمساقات التخصص، تُعدّ إشكالية جوهرية بُنيت على متغيرين هما: آليات توصيف المساقات وفق مفهوم التكامل المعرفي، وهذا يعدّ متغيراً مستقلاً، واستخدام أدبيات المدرسة السُّننية المقاصدية التكاملية في هذه العملية وهو متغير تابع.

وبناء على هذين المتغيرين أطرح الإشكالية البحثية على النحو الآتي:

ما مدى إمكانية توصيف مساقات أكاديمية في العلوم السياسية تأخذ بالتكامل المعرفي بوصفه منطلقاً بنائياً لها؟ وإلى أي مدى يمكن للمدرسة السُّننية المقاصدية التكاملية أن تُعدّ النظام المعرفي لهذه العملية؟

ويمكن بحث هذه الإشكالية انطلاقاً من ثلاثة محاور هي:

- تدريس العلوم السياسية بصورته الواقعة: المنطلقات والآليات.
- السُّننية والمقصد والتكامل: مداخل التكامل المعرفي في العلوم السياسية.

---

(9) إن مدرسة (الاستقلالية النوعية التراكمية التكاملية) يمكن أن تكون الأكثر توضيحاً لهذا البعد، وهذه الأخيرة هي أحد إبداعات المفكر الجزائري مالك بن نبي ومن بعده أحد تلامذته الأستاذ الطيب برغوث. ولتوضيح أكثر، يمكن العودة إلى كتب هذا الأخير؛ لأنه بسط فيها القول والتوضيح.

(10) انطلاقاً من أن الدراسة ليست ضمن المحور النظري، ولهذا فالتركيز على مفهوم التكامل المعرفي.

- أنموذج تخصصي (التنظيمات السياسية والإدارية- مرحلة الدراسات العليا).

وسنعتمد في تحليلنا على منهج نظري هو (المنهج عبر- الحضاري)، ويقصد به: المنهج الذي يراعي في أدواته وقواعده ونظرياته، البُعد الحضاري أساساً له، وطبيعة الحضارات ومقوماتها مادة له، والبحث في تراكميتها وإضافاتها واقعاً له.

1 - تدريس العلوم السياسية بصورته الواقعة: المنطلقات والآليات

يعترف الباحثون والأكاديميون المهتمون بمتابعة حركة التطور أو الانحسار التي يعرفها التعليم الجامعي في أوطاننا في الوقت الحالي، بمسألة أصبحت الشغل الشاغل لكل المسؤولين والطلبة، وهي (ربط الجامعة بسوق العمل)، فقد أصبحت هذه المسألة حديثاً يطول فيه الشرح والحجج والتحليل. وفي هذا السياق يقول الدكتور أمين الخولي: "تواجه منظومة التعليم العالي بدورها تحدياً جديداً، مرده أن خريجيها سيتحملون المسؤولية بعد عقد أو أكثر... وتصبح مسألة دور منظومة التعليم العالي في المساهمة في حفز المواطن لمواصلة التعليم واكتساب مهارات فكرية... مسألة جوهرية في نموذج المستقبل للتعليم العالي،"[11] بمعنى أن المناهج الجامعية تنطوي أهميتها على منح معارف لها أهمية في سوق متسارع، يتطلّب في كل مرحلة تخصصات حديثة، وفروعاً علمية جديدة، وينبغي التأقلم معها؛ إذ لم يعد هناك حديث عن مدى تطابق هذه التخصصات، أو المناهج بالمنظومة العقدية والقيمية للمجتمعات العربية الإسلامية، بل المهم أن هناك تخصصاً يضمن لصاحبه مكان عمل.

من جهة أخرى يبرز رأي مكمّل يرى أن الحديث عن قاعدة (لكل تخصص شغل) لا ينفي أبداً البحث في طبيعة المناهج والبرامج الجامعية التي تدرَّس في جامعاتنا، لكن وجب أن يتم مراعاتها وربطها بواقعنا في خطوة أولى، ثم بقيمنا في

(11) الإمام، محمد محمود وآخرون. **النهضة واكتساب المعرفة في الوطن العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2002م، ص77.

مرحلة ثانية، ثم الانتقال إلى نظرية التكامل المعرفي نهاية الأمر؛ ليخرج التكوين الجامعي من حالة الانفصام مع الوحي والسُّنة النبوية الشريفة.

ونحن نميل إلى الرأي الثاني لندخل في شرح واقع تدريس العلوم السياسية، من خلال معاينة المناهج والبرامج في أغلب الجامعات العربية الإسلامية. فبعد معاينة كثير من مواقع أقسام العلوم السياسية، ومراجعتنا لأهم برامجها لاحظنا الآتي:

أ – أغلب الجامعات تعتمد على مساقات في العلوم السياسية تبرز من خلالها الرؤية الغربية لعلم السياسة بصورة عامة، وهذا ما يمكن ملاحظته في مقياس (تاريخ الفكر السياسي، والقانون الدولي، والنزاعات الدولية، ونظريات التنمية والتخلف، والبُعد الحضاري في العلاقات الدولية، واتخاذ القرار وصناعة السياسة العامة، والاقتصاد السياسي)، فكل هذه المقاييس تأخذ برؤية غربية لا تتصل بخصوصيتنا الحضارية، وقد كان توصيف هذه المقاييس مبنياً على رؤية: الاختيار والإلزام.

ب – الخلفية النظرية لهذا التخصص مبنية على موضوعات إشكالية تطرحها المقررات العربية الإسلامية، وهي في الأصل ذات منشأ غربي (مسيحي أو لاديني)، ومثال ذلك خلاف (الأمة والدولة) أو خلاف (الدين والسياسة)، فضلاً عن أن أغلب الأساتذة المدرسين لهذه المقاييس، يلقنون هذه المعطيات دون رغبة منهم.

ت – الأخذ بالرؤية البراغماتية للظواهر السياسية وإلغاء البُعد القيمي، وهو في حقيقة الأمر ما جنى على التخصص في أوطاننا، فبإفراغ هذه الرؤية في عقول الطلبة أصبحنا نسمع عبارة تُعرّف السياسة على أنها (فن الممكن)، في حين أن هذه العبارة هي ميكيافيلية بحتة، لا تؤمن إلّا بالمصلحة وتحقيقها، بغض النظر عن الوسائل، فهذه العبارة تنطلق من أن الدوافع المادية هي التي تقف وراء البناء الفكري للطالب، الذي قد يحصد كثيراً من المعارف، برؤية غير صحيحة وشائبة ومتعارضة، وإهلاكية هدمية لكل قواعد البناء الحضاري الإسلامي.

ث – اتّباع منهجية بحثية غربية، بل إنها تأخذ من المنهج البنائي والوظيفي والجدلي والماركسية والطوباوية وغيرها من مدارس المنهجية الغربية، خلفيةً تلقن للطالب. فأغلب الأقسام تدرس المجتمع المدني وتطالب الطلبة القيام ببحوث عن هذا المفهوم، وفق منهج وظيفي-بنائي، فاصلة بذلك الخلفية الأيديولوجية عن المنهج.

ج – ربط أهمية تدريس العلوم السياسية بقضايا وطنية قطرية، وهو ما جعل عدداً من المناهج تعبّر عن رؤية الدولة أو النظام السياسي الحاكم. فما معنى أن تُدرَّس في بعض الدول استراتيجيات العدو الدائم؟ وما معنى أن يلغى في بعض الدول فقرات من تاريخ المقاومة المعاصرة؟ وما معنى أن تُدرَّس في بعض الأقسام السياسات العامة على أساس القوة والمصلحة؟ وما معنى أن يتم تغيير مسميات ظواهر سياسية بأسماء لا تمت لها بصلة، كأن نسمع في بعض المقررات (خاصة مؤسسات النظام السياسي)[12] تسمية الاشتراكية بأنها خيار شعبي، وهي في حقيقة الأمر خيار فئة حاكمة. أو كأن يسمى الانقلاب على رئيس في دولة ما بأنه تصحيح سياسي، أو أن يسمى الاحتلال مسيرة سلام!

ح – التركز في أغلب المقررات على مراحل تطور الفكر السياسي من خلال الرؤية الغربية، على نحو إدراج مرحلة الصراع الكنسي وإبرازها بصورة وكأنها واقعة عندنا، وهي محصلة لنا كما هي محصلة لديهم. وإن كان ثَمة أقسام في العلوم السياسية أصبحت تضيف بعض الفقرات التاريخية عن الفكر السياسي الإسلامي، ولكنها لا ترقى إلى مرحلة مهمة. وفي غالب الأحيان يتم تطويعها لتبرر السابق من محاضرات أو أعمال، كأن يسبق الحقبة الإسلامية في المقرر حديث عن المدرسة الشكية لدى الفكر السياسي المسيحي، ومن ثم نبحث في التاريخ الإسلامي ما قارب أو شابه في فكره هذه المدرسة، وتتم نسبته إليها، وهو ما يعدّ

(12) هي في غالب الأقسام تدرس. ولكن بمسميات مختلفة: التطور السياسي للأنظمة، التاريخ السياسي للدولة، كذا وغيرها....

تجنياً على التطور المستقل للفكر الإسلامي عن مفردات تطور الفكر السياسي الكنسي المسيحي، وأدواته ومراحله.

خ. بغض النظر عن البُعد القيمي- الذي أؤكد عليه دائماً- فإن أغلب البرامج والمقررات تعدّ غير ملائمة للواقع السياسي، والظروف التي تمر بها الدول العربية الإسلامية بصفة عامة؛ إذ نلاحظ أن أغلب مواد التدريس جاءت لتغطي قضايا تقليدية أو أزمات سياسية مرت بها دول كبرى، في حين أن المفروض أن تكون مواد التدريس معبرّة عن القضايا الحيوية التي يتفاعل معها المواطن والطالب أولاً.[13]

أثناء حديثه عن أسس علم السياسة، الذي هو منطلق التحليل في فهم هذه الظواهر والحالات، يصف الدكتور بليمان عبد القادر التطور التاريخي لمواضيع علم السياسة، ويربطها بتطور العقل السياسي الغربي، وذلك من خلال محاور مهمة هي:

- تأسيس السياسة على القوة، والشرعية على الرغبة والغريزة، وعليه فأغلب الفلسفات السياسية التي خاضها الغرب، إنما كانت من أجل مواجهة حكم القوة، والتحرر من الاستبداد الذي تبرره الغريزة والأهواء.

- تحقيق الشكل الكوني للدولة التي تتوفر فيها شروط التطابق بين الضرورة الموضوعية لسلطة القانون، والسلطة الأخلاقية والذاتية للواجب والضمير.

- حركة الوعي التأسيسي لمفهوم الديمقراطية بوصفه خياراً سياسياً نهائياً.[14]

من خلال تتبع هذا التطور ومحاولة ربطه بمقررات العلوم السياسية عندنا، نجد أنها لا تخرج عن هذا السياق الذي يريد أن يؤسس عقلية سياسية يريدها الغرب، من منطلق أننا نريد أن نطبع أنموذجاً سياسياً في عقول الطلبة يكون بعيداً عن الخصوصية التي نعيشها.

---

(13) بوحوش، عمار. **أبحاث ودراسات في السياسة والإدارة**، بيروت: دار الغرب الإسلامي، ط1، 2007م، ج2، ص864.

(14) بليمان، عبد القادر. **الأسس العقلية للسياسة**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ط1، 2007م، ص5-7.

ولهذا، نجد أن الـمَعلَم الأول يرتبط أساساً بمسائل الصراعات ضد الحاكم والكنيسة، وذلك ما هو مقرر في مقاييس الفكر السياسي، إضافة إلى ربطه بالشرعية والمشروعية، وهذا يولّد اختلالاً في رؤية الطالب لطبيعة هذا المفهوم، من خلال ربطه بالقوة أو بمسلَّمة أن السياسة لا تقبل شرعية إلاّ في نطاق الرؤية المادية، ولا يمكن أن يكون مصدر البحث عنها هو القرآن أو السنة النبوية الشريفة.

أمّا الـمَعلَم الثاني فهو متصل بما سبق ذكره من أمثلة عن بعض المقاييس، التي لا يمكن إلّا أن تعدَّ هذا التطور أساساً للخلفية الفكرية في بنائها، فما معنى أن نقرَّ قواعد التعامل الدبلوماسي، وندرسها على أساس أن الدبلوماسية هي نتاج الغرب في إيجاد الدولة القوية القادرة. ولكن، بمقومات غير مقومات الدول العربية الإسلامية.

في حين يتناول الـمَعلَم الثالث مفهوم الديمقراطية بوصفه خياراً إنسانياً نهائياً، نجده في مقاييس عدّة مثل مقياس التحول الديمقراطي وما يتم من خلاله من تبرير لأنواع من التحولات التي قد تصل إلى تلقين الطالب (التحول عن طريق القوة أو التدخل الخارجي)، وهو ما يعد بحق زرع لفكرة أن النموذج الديمقراطي هو نهاية التاريخ ولا نموذج آخر يمكنه أن يخلف هذا النموذج أو يضاهيه، وهذا قد يكون أهم مأخذ على ما نقوم بوضعه في برامج ومقررات أقسام العلوم السياسية في أوطاننا حالياً.

المشهد الذي تم عرضه بكل تأكيد ليس بالإطلاق، بل إن هناك بعض التجارب لدى بعض أقسام العلوم السياسية، حاولت أن تضع بعض المقاييس التي يمكن من خلالها توجيه الطالب إلى البحث والمتابعة لبعض القضايا التي لها صلة بتطور الفكر السياسي العربي الإسلامي، أو بمحاولة تقرير بعض المقاييس التي تخدم الرؤية الكونية الشاملة من منطلق أن علم السياسة ليس نتاجاً غربياً صرفاً، بل هو نتاج تراكمي إنساني، فيه للعرب والمسلمين إسهام واجتهاد وجب البحث فيه.

2 – السُّننية، والمقاصد، والتكامل: مداخل التكامل المعرفي في العلوم السياسية

لم يكن اختيار المدرسة (السُّننية المقاصدية التكاملية) أمراً فيه إقحام من غير فائدة أو دون رؤية واضحة للموضوع، بل إن ما جاءت به هذه المدرسة عبر مراحل تطورها، وما له صلة بعلم السياسة، يبرز في الكتابات السياسية المعاصرة،[15] التي انطلقت في صياغاتها (بقصد أو من غير قصد) إلى إبراز دور هذه المدرسة وأهميتها وأسسها وطبيعة تأثيرها في علم السياسة، وكيف يمكن أن تسهم في تجديد هذا العلم برؤية إسلامية وبحقائق معرفية يضبطها الوحي والسنة النبوية الشريفة.

وعليه، فإن الغرض المنهجي من هذا يكمن في إيجاد الخلفية النظرية الإسلامية؛ القرآنية والنبوية، في عملية بناء المقاييس لفرع العلوم السياسية، ونقصد بذلك أن يتم ضبط الرؤية العامة للتكامل المعرفي في العلوم السياسية، من خلال عناصر المدرسة، المتمثلة في: تأسيس التكامل المعرفي في العلوم السياسية وفق الثقافة السُّننية. وتأسيس التكامل المعرفي في العلوم السياسية وفق الرؤية المقاصدية. وتأسيس التكامل المعرفي في العلوم السياسية وفق البُعد التكاملي.

ومناقشة هذه المحاور يكون بإبراز إمكانية تحقيق التكامل المعرفي من خلال الجمع بين علم ديني ومدني في فرع العلوم السياسية، من خلال توضيح مواقع الإغناء التي تتركها هذه المكونات الثلاثة في عملية التأسيس، أو تحقيق هذا الهدف، الذي نبحث له عن تقعيد نظري.

أ – تأسيس التكامل المعرفي في العلوم السياسية وفق الثقافة السُّننية

يجب العودة إلى قول الله تعالى: ﴿ يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ وَيَهْدِيَكُمْ سُنَنَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ وَيَتُوبَ عَلَيْكُمْ ۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴾ [النساء:26]

(15) نقصد هنا كتابات الأساتذة الذين اشتغلوا وفق رؤية إسلامية المعرفة، أو وفق مدرسة البناء الحضاري، فأغلب الدراسات السياسية لهاتين المدرستين انطلقت من أدبيات هذه المدرسة، نذكر منهم: منى أبو الفضل، ومحمد نصر عارف، وإسماعيل عبد الفتاح، ولؤي الصافي، وغيرهم.

ولفهم أبعاد الآية الكريمة، نستشهد بالقول الآتي للدكتور سيف الدين عبد الفتاح الذي يُظهر أهمية الثقافة السُّننية بوصفها أساساً يبرز من خلاله مقومات التكامل المعرفي في العلوم السياسية: "المدخل السنني مدخل مهم في دراسة كثير من القضايا سواء أكانت تاريخية أو معاصرة. السنن هي منظومة من القوانين الكلية إذا تفهمنا آثارها. ودراسة التاريخ والحال والمآل والاستقبال، يؤكد عناصر التعامل السنني بوصفه المنهج العدل الذي يعطي بمقدار الوعي بها والسعي لها."[16]

فالله -سبحانه وتعالى- قد بث في الكون سنناً، ولا يمكن لنا تحقيق الإضافة اللازمة أو المطلوبة، أو تفادي الخلل والخطأ إلّا بإدراكنا لهذه السنن، وهو ما يعد الأساس في علم السياسة، فلو أخذنا -مثلاً- محور السياسات العامة، التي تصوغها الحكومات لشعوبها مَهَمّةً لها وخدمة، لوجدنا أن صانع السياسة في حالة الصياغة لهذه الأخيرة، من خلال اللاسننية، يقع في كثير من الثغرات والأخطاء، ليس لأن السنن هي مرحلة تكون بها السياسة العامة ناضجة، بل لأن الوعي السنني هو حالة مستمرة تساير كل مراحل الصنع. وعليه، فإن الدور الذي تؤديه الثقافة السُّننية في هذه العملية يبرز وفقاً لقول الدكتور الطيب برغوث في: "أن تجاوز مشكلات وعوائق التخطيط الخطيرة، يرتبط بمدى رسوخ قدم المخططين في الثقافة السُّننية، ونضج وعيهم السُّنني، الذي يشحذ قدراتهم المعرفية والمنهجية والفنية، ويعبئها بشكل صحيح لإنجاز الخطة الواقعية المتكاملة والمتوازنة، سواء لمواجهة التحديات أو لتلبية الحاجات."[17]

إن الخلفية المعرفية في علم السياسة، سواء من جهته النظرية أو جهته التطبيقية، لا يمكن لها أن تتجاوز الوعي السُّنني؛ إذ يحقق هذا الوعي السُّنني مكتسبات، أبرزها:

---

(16) عبد الفتاح، سيف الدين. "المنهجية الإسلامية: مقدمات وتطبيقات"، **قضايا إسلامية معاصرة**، ع5، 1999م، ص116-136.

(17) برغوث، الطيب. **الفعالية الحضارية والثقافة السُّننية**، الجزائر: دار قرطبة، ط1، 2004م، ص118.

- تحقيق الرؤية الشاملة في وضع التصور الذهني والتفعيل الميداني له.

- التوازن في التطبيق، ونعني به الطرفين؛ أي التوازن مع ما هو مخطط له، والتوازن مع إدراكنا لطبيعة السنن التي تحكم الظاهرة محل الدراسة.

- شحذ معرفي ومنهجي يمكن من خلاله تجاوز عدد من مشاكلات التنظير والتطبيق؛ فالثقافة السُّننية تجمع ما هو نظري وما هو تطبيقي في آن واحد، فأنت تدرك السنن الناظمة لحركة كونية ما، وتدركها في آن اللحظة بوصفها تجربة وتطبيقاً ماثلاً أمامك.

وهذا ما يجعل العلوم السياسية تحتاج إلى الرؤية السُّننية بصورة كبيرة، كون الذي نعنيه اليوم سواء في الدراسة، أو التدريس، هو بُعد الحالتين عن بعضهما بعضاً، فالمقاييس اليوم تقدم معارف أغلبها نظري لا يمت للتطبيق بصلة، ويجد الطالب نفسه أمام كم معرفي نظري، لا يقابله أي تحريك فعلي أو تطبيق ميداني، إلّا أننا باعتماد الرؤية السُّننية يمكن لكثير من إشكالات الافتراق هذه أن يتم تجاوزها، منطلقين -ليس من براغماتية ومادية هدمية؛ أي ما لا يمكن تطبيقه وتحسسه فهو خطأ- بل المقصود هو أن تعطي الطالب -وفق مقاييس معينة- أدوات إدراك السنن وفهمها بالتصور القرآني ﴿ سَنُرِيهِمْ ءَايَٰتِنَا فِى ٱلْءَافَاقِ وَفِىٓ أَنفُسِهِمْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ ٱلْحَقُّ ۗ أَوَلَمْ يَكْفِ بِرَبِّكَ أَنَّهُۥ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ شَهِيدٌ ﴾[فصلت: 53]، مما يجعل الطالب بعيداً عن التفسير النظري الخالي من الحالة التطبيقية المنضبطة بالعقيدة، ومدركاً أهمية أن للسُّنن أسباباً، وهذه الأسباب تؤدي إلى نتائج، والواجب فهم الأسباب لنصل إلى نتائج أفضل، ولكن من منظور أن الأسباب هي من خلق الله عزّ وجل، وليست قانوناً طبيعياً كما تقره آراء المفكرين الطبيعيين.

وعليه، فإنه بتفريطنا في بناء العلوم السياسية ككل على هذا المدخل، سنرى -بكل تأكيد وبحسب ما نشاهد ونلحظ- أن النتائج المتوصل إليها ليست حالة طبيعية، ولا استمراراً منهجياً للمقدمات المعروضة في بداية التحليل، والصياغة والبناء لأي قرار سياسي أو ظاهرة سياسية، وهو ما أَبرزتُه في مثال صياغة السياسات

العامة، فبغياب هذا الوعي نجد أن الطالب قد يتقبل أي تطور غير منطقي أو منهجي؛ لأنه لا يدرك أساساً هذا الترابط، وهو ما جنى على عدد من القيادات السياسية في فهمها وفي طرحها للحلول، بل وفي التنفيذ والتقويم.

ب - تأسيس التكامل المعرفي في العلوم السياسية وفق الرؤية المقاصدية

كثيرة هي الدراسات التي عملت على ربط علم المقاصد بالعلوم السياسية، وقد اجتهد كثير من الباحثين في إبراز أهمية الصلة التي يجب على السياسيين وعلماء السياسة أن يراعوها، سواء من ناحية التنظير أو من ناحية الممارسة.

ويظهر في هذا السياق ما أبرزه الدكتور سيف الدين عبد الفتاح بقوله: "المدخل المقاصدي من المداخل التي يمكن تفعيلها في أكثر من مجال، فالتعرف على إمكانات هذا المدخل هي أولى الخطوات لتفعيله وتشغيله ضمن قضايا بحثية، أي البحث عن الإمكانية الوصفية والتحليلية والتفسيرية والتقويمية، وأن يحمل فئات لوصف الواقع بدرجاته، ودراسة العملية الإنتاجية وتقويمها، وتنظير حقوق الإنسان، وميزان المصالح والقدرة على تحديد عناصر وأهداف الأجندة البحثية، وتقويم كثير مما يقع في عالم الأحداث والسياسات."[18]

والعلوم السياسية علوم أساسية من علوم المنظومة السُّننية الكونية، وهي منظومة سنن الأنفس؛[19] إذ تتكفل بالسلوك السياسي الذي ينظم سير العلاقات الاجتماعية في المجتمع ويديرها ويحميها، وينظمها بين المجتمع وغيره من المجتمعات الأخرى، وبين المجتمع الإنساني والطبيعة من حوله، وقبل ذلك وبعده، بين الإنسان وربه، لتنتظم معادلة الواجبات والحقوق والمكارمات أو المحاسنات في هذا المجتمع، عبر أصول أو نواظم المساواة والحرية والعدالة والإحسان. وهو ما يشير إليه القرآن في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُ بِٱلۡعَدۡلِ وَٱلۡإِحۡسَٰنِ

(18) عبد الفتاح، **المنهجية الإسلامية: مقدمات وتطبيقات**، مرجع سابق، ص116-136.

(19) سنن الأنفس هي إحدى مفردات الحركة الاستخلافية، وتعني الوعي بالأبعاد النفسية والفكرية والسلوكية والاجتماعية والعمرانية في فهمنا لواقع السنن، وأثرها في فعاليتنا الحضارية.

وَإِيتَآيِٕ ذِى ٱلْقُرْبَىٰ وَيَنْهَىٰ عَنِ ٱلْفَحْشَآءِ وَٱلْمُنكَرِ وَٱلْبَغْىِ ۚ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ ﴾ [النحل: 90].

فتفعيل المدخل المقاصدي في بناء مساقات العلوم السياسية يجعل طالب العلوم السياسية على ارتباط دائم بفهم حي وديناميكي لأسس الشرع ومآلات أحكامه، وتطويع قواعد التحليل وآليات التنفيذ المبنية على إدراك هذه الرؤية الشرعية الخالصة؛ فالعلوم السياسية كونها فرعاً علمياً يقدّم للطالب مجموعة من أدوات للتحليل، ومناهج للبحث، وظواهر سياسية للمناقشة، ويمنحه مجموعة من المعطيات السياسية التي تبرز في قضايا راهنة أو تاريخية، فإن جميع هذه القضايا تسهم في تمكين الطالب من استيعاب الظواهر السياسية والرؤى الفكرية الأيديولوجية، وتحليل المواقف والأحداث، وبناء التصورات والقرارات على أساس الدراية والمعرفة والعلم. وعليه، فإن استثمار هذا الكم من المعارف وتأطيره بفكر مقاصدي، يجنب الطالب أو دارس السياسة عدداً من التناقضات التي تفرضها إكراهات الواقع أو اختلافات الرؤى، ويبرز هذا من خلال الأمور الآتية:

– الأخذ بالفكر المقاصدي في بناء المساقات، يمنح هذا الأخير اقتناعاً كلياً بأهمية قيمة الإيمان والإحسان ومراعاة المنفعة العامة؛ أي ربط المعارف السياسية بالمقاصد العامة. والتأكيد من جانب آخر على أن الشريعة الإسلامية بنصوصها، هي أيضاً تحمل حِكَماً بالغة تمكنها من تسيير مناحي الحياة، بالإضافة إلى أنها تحمل الحكمة والحل وتنتظر الفهم والتمحيص من الباحثين والفاهمين والمدركين، وهذا ما عبّر عنه الدكتور طه جابر العلواني بقوله: "فكل حكم ورد في كتاب الله وبينته سنة رسولهﷺ فهو مشتمل على حكمة معقولة المعنى، ظاهرة أو كامنة، تظهر بمزيد تدبر للنص، أو سير في الأرض، أو نظر في الوقائع."[20]

(20) العلواني، طه جابر. **مقاصد الشريعة**، بيروت: دار الهادي، ط2، 2005م، ص125.

– استصحاب الوعي المقاصدي في بناء المساقات في مناهج العلوم السياسية، يعني أن يتم إظهار أهمية القيام بدور الاستخلاف الذي هو أساس وجود البشر على الأرض، وهنا يقول الشيخ علال الفاسي: "المقصد العام للشريعة الإسلامية هو عمارة الأرض، وحفظ نظام التعايش فيها، وصلاحها بصلاح المستخلفين فيها، وقيامهم بما كلفوا به من عدل واستقامة ومن صلاح في العقل، وفي العمل وإصلاح في الأرض واستنباط لخيراتها، وتدبير لمنافع الجميع؛"[21] فالاستخلاف في الأرض مقصد شرعي عام، يكون الاعتناء به وإدراجه بوصفه خلفية مهمة لبناء مقاييس العلوم السياسية من زاوية أن هذا الاستخلاف يشتمل على بُعدين: خلافة مادية بالتعمير في الأرض تعميراً مادياً، وخلافة روحية بالترقية الروحية للإنسان فرداً ومجتمعاً.[22]

– باستصحاب هذا الوعي في مناهجنا بأقسام العلوم السياسية، يمكن أن نربط بين خدمة مصالح الناس التي نجدها في المقررات النظرية: (إدارة الموارد البشرية، ونظريات التنظيم الإداري، والدبلوماسية...)،[23] يمكن أن نجعل منها بصورة مقاصدية بُعداً شرعياً وتشريعاً سماوياً من عند الله عزّ وجل. وبما أن أغلب خريجي العلوم السياسية هم كوادر إدارية أو سياسية، فإن بناء رؤيتهم التعليمية، وفيما بعد المهنية، على أساس أن النظر في مصالح الناس والقيام بها وخدمة المجتمع هي فروض عامة، لا تسقط إلا بالقيام الكافي بهذا المطلوب، وهو يتصل بما ذكر آنفاً عن الاستخلاف وعمارة الأرض.[24]

– وبما أن المواضيع الأمنية والاستراتيجية من صلب تخصص العلوم

(21) القحطاني، **الوعي المقاصدي**، مرجع سابق، ص101.

(22) النجار، عبد المجيد. **عوامل الشهود الحضاري**، بيروت: دار الغرب الإسلامي، ط1، 1999م، ص237.

(23) مع تأكيدي على أن هذا للتوضيح، وليس بمبدأ التبني لرؤية هذه المقاييس في الجامعات العربية الإسلامية في الفترة الحالية.

(24) القحطاني، **الوعي المقاصدي**، مرجع سابق، ص102.

السياسية، فإن الفكر المقاصدي هنا يجد له مكاناً واضحاً ودقيقاً ومهماً، واهتماماً واسعاً، فالشيخ الطاهر بن عاشور يقول في هذا الباب: "إذا نحن استقرينا موارد الشريعة الإسلامية الدالة على مقاصدها من التشريع، استبان لنا من كليات دلائلها، ومن جزئياتها المستقرأة، أن المقصد العام من التشريع فيها هو حفظ نظام الأمة، واستدامة صلاحه بصلاح المهيمن عليه، وهو نوع الإنسان."[25] فبهذا القول نجد أن البُعد الأمني -وبما أنه مقصد شرعي وتشريعي واضح- ذو أهمية في هذا المجال؛ إذ يكون لزاماً على واضع المنهاج في قسم العلوم السياسية أن يضع بين عينيه أن يلقن الطلبة والدارسين أهمية الاهتمام بالجانب الأمني والاستراتيجي، ليس لأنه دراسة يتجاوز من خلالها القطر إلى فواعل خارجية أو غيره من الأقوال السياسية، ولكن لأن حفظ هذا الأمن هو مقصد شرعي، يكون لزاماً الحفاظ عليه؛ لأن في ذلك ضمانة لإصلاح الأرض وخدمتها، وتثبيتاً لمفهوم خلافة الله، وإعماراً للأرض. وكذلك فالقصد الشرعي في العناية بالأمن إنما ينطلق من حفظ الأنفس وتحريم ترويع الآمنين.

- إنّ تفعيل الفكر المقاصدي في منهاج العلوم السياسية ومساقاتها ومناهجها، أو حتى في غيرها من الفروع العلمية والتعليمية الأخرى، هو حماية للعقل من الشطط والانحراف، وهو إبقاء له في الدائرة الإيمانية الشرعية.[26]

ت - تأسيس التكامل المعرفي في العلوم السياسية وفق البُعد التكاملي

يجب الإشارة إلى أن العلوم السياسية بوصفها أحد فروع العلوم الاجتماعية والإنسانية، تواكب، وتتابع، وتواجه طبيعة الحراك الاجتماعي أو الإنساني الحاصل، وهذا يجعل تتخذ رؤية فاحصة وحذرة؛ فجلّ الجهود والمشاريع والأفكار التي تتحرك في المجتمع تصنف ضمن خانتين؛ الأولى: يكون فيها

(25) عاشور، محمد الطاهر. **مقاصد الشريعة الإسلامية**، تونس: الشركة التونسية للتوزيع، 1978م، ص63.

(26) القحطاني، **الوعي المقاصدي**، مرجع سابق، ص124.

المشروع قابلاً للرؤية المخالفة، وهذا قليل مقارنة بالتوجه الثاني، والثانية: وهي الأكثر شيوعاً، فإنها ترى أن مشاريعها وأفكارها تملك أصوب المقاربات، وأنجع الاستراتيجيات، وأكثر الخطط صواباً.

وعليه، فإن هذا التصنيف الأخير هو مَن ضيّع ويضيّع مقدرات الأمة، وأهلك جهودها، وأوجد ما سُمي بالحراك الاجتماعي التنافري الاهتلاكي المتشرذم بحدة، كونه يؤمن بمبدأ الفكر الوحيد، والشيء الوحيد، والحزب الوحيد، والرجل الوحيد، والجماعة الوحيدة، والخيار الوحيد.(27)

من خلال هذا التوضيح الجزئي تظهر إلزامية وجود هذا البُعد في مكونات المدرسة السُّننية المقاصدية التكاملية، فالتكامل بين الجهود الباعثة لنهضة الأمة الحضارية، سواء في القطاع التعليمي، أو الحركي، أو الدعوي، لا بدّ له أن يأخذ بأسس هذا البُعد -ليس على سبيل الشعار الأجوف، ولكن بصفة التحلي والممارسة والتيقن بفائدته، فهذا البُعد تم أخذه وبناؤه على ما جاءت به الآية الكريمة: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّا خَلَقۡنَٰكُم مِّن ذَكَرٖ وَأُنثَىٰ وَجَعَلۡنَٰكُمۡ شُعُوبٗا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓاْۚ إِنَّ أَكۡرَمَكُمۡ عِندَ ٱللَّهِ أَتۡقَىٰكُمۡۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٞ ﴾ [الحجرات:13]

ويرتبط هذا البُعد ابتداء وانتهاء بمسألة المنهج في معالجة القضايا وسبر أغوارها، وفهم مكوناتها، ومراعاة اختلافاتها وتنوعاتها، بل وفهم تناقضاتها إن وجدت، ومن ثمّ فإن استكمال كل الدوائر المتداخلة في الظاهرة أو الشروع أو التوجه، يمكّن الحديث عن الانتقال إلى تكاملية اجتماعية حضارية، تقلص هامش التنافر والهدم، وتوسّع جانب البناء والتكامل.

إنّ الارتباط الذي نجده بين هذا البُعد ومسألة توصيف مساقات العلوم السياسية، وفق فلسفة التكامل المعرفي، يتركز في مدى إمكانية إيصال هذه المقاييس الأكاديمية للطالب والدارس لهذا الحقل العلمي ومسألة تواصله وتكامله

(27) يعد المفكر الجزائري الطيب برغوث أحد أبرز مَن عالج مثل هذه التفصيلة المهمة، وذلك في تحليلاته المهمة لعمليات البناء الحضاري المتواصلة والدائمة.

مع التجارب الإنسانية عامة، والإسلامية خاصة، من أجل الخروج من حالة الجهد المبعثر، والعمل غير المنظم المنهك لكل مشروع نهضوي، بالإضافة إلى أن الصلة الأساسية بين هذا البُعد والتخصص، هي مسألة المنهج الأصيل في التعامل مع القضايا؛ فالتكامل هو ارتباط بالمنهج الذي يوضح للطالب أساليب الوصول إلى الحقيقة، وتبنّي الفكرة السليمة، وفهم الصراع أو التوافق في الحياة السياسية من خلال فهم الآتي: هل يسعى ما هو ملاحظ إلى إيجاد حيز من التواصل، والتكامل، والتراكمية البناءة، أم يسعى لخلاف ذلك؟ وهنا تأتي عملية توصيف الأبعاد التكاملية، وما لها صلة بالعلوم السياسية في تقوية الوعي بأهمية المنهج السليم لدى الطالب وذلك من خلال (الدورة التكاملية):[28]

– البُعد التكاملي يهدف إلى تحقيق التكاملية الذاتية، التي تعني في مجملها الانسجام والتوافق الذاتي المتكامل في شخصية الإنسان بوصفه فرداً، وذلك بأن يتم إعطاء الأهمية لهذا البُعد في بناء المنهاج الأكاديمي على أساس يعزز في الطالب ترقية روحه معرفياً وروحياً وسلوكياً واجتماعياً، عن طريق تأديته الأفعال أو الوظائف الاجتماعية على أساس متوازن بينه وبين نفسه، وبينه وبين متطلبات المهام والأدوار الاجتماعية والحضارية.

– البُعد التكاملي يهدف إلى تحقيق التكاملية التاريخية، التي يقصد بها إدراج الفعل الاجتماعي والسياسي، في سياق تواصلي منسجم بين حلقات تاريخ الفرد وتاريخ المجتمع وتاريخ الأمة، وتاريخ الإنسانية؛ أي أن يستوعب الطالب إلزامية أن تتواصل الجهود مهما كانت طبيعتها، وتحترم كل الآراء، ويؤخذ بأصلحها في عمليات البناء الحضاري، على أن يعطى فكرة أن الإضافة في تاريخ الأمم، هي وظيفة حضارية تجعل منّا عاملاً مهماً في الحياة الاجتماعية والسياسية والثقافية. وهي تبرهن على مزيد من النضج والرشد تسعى له الخبرة الإنسانية والإسلامية، في فهم التوازن الاستخلافي في الأرض وتحليله وبنائه، وهذا تجمعه الآية الكريمة: ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ فَيَنظُرُوا۟ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ ۚ دَمَّرَ ٱللَّهُ عَلَيْهِمْ ۖ وَلِلْكَٰفِرِينَ أَمْثَٰلُهَا﴾ [محمد: 10].

(28) برغوث، **الفعالية الحضارية والثقافة السُّننية**، مرجع سابق، ص124.

– البُعد التكاملي يهدف إلى تحقيق التكاملية الاجتماعية، التي تعني اتساق الفعل الاجتماعي المنجز مع الحركة الاجتماعية العامة للمجتمع، وتحوله إلى إضافة نوعية داعمة للبناء المتراكم والهادف. وهنا يبرز الدور الأهم للبُعد التكاملي في بناء المقاييس الخاصة بالعلوم السياسية. فإبراز فكرة أن كل الجهود ترتبط في سياق تكاملي متناسق يمنح الدارس فكرة أن النظرية ترتبط بسابقتها والتي بعدها، ومن كونها تكاملاً معرفياً وتكاملياً سنياً وتكاملاً اجتماعياً، يمنحك الاطلاع على عدد من المناطق التي تحرك فيها العقل البشري، وأن الكل يسعى للبناء والمواجهة والتغيير، وأن كل جهودهم تحترم إذا كانت في سياق تكاملي يعطي حركة الأمة دافعية أكثر، وخيارات أوسع وبدائل أصوب، وهذا لعمري ما ينقص جزءاً كبيراً من مقاييسنا المدنية. فكل إسهام علمي نراه ويراه الطلبة مرجعية نهائية، فلا حديث عن نظريات الاستشراف والمستقبليات دون حديث عن (ألفين توفلر) وغيره، ولا حديث عن الإدارة العامة ومؤسساتها دون الحديث عن (ماكس فيبر) وغيره، كأن الإسهام والتكامل العلمي الذي تسعى إليه الإنسانية ينقطع في مرجعية واحدة لا خلاص منها.

– البُعد التكاملي يهدف إلى تحقيق التكاملية الحضارية، فالتكاملية الحضارية هي اتساق الفعل الاجتماعي المنجز مع الخط الإنساني العام لمسار الحضارة البشرية، لتعزيز مكاسبها ومنجزاتها المعرفية والمدنية ذات المحتوى القيمي والأخلاقي والاجتماعي. وعليه، فإن إبراز هذه التكاملية، وبناء ما سبق ذكره من مقاييس ومناهج، يجعل لدى الطالب حيوية أكبر في فهم نظرية التدافع الحضاري،[29] بعيداً عن أفكار أخرى صراعية تنافرية هدمية كفكرة الصدام بين الحضارات.

---

(29) يقصد بالتدافع الحضاري بوصفه آلية سننية لتحقيق المقاصد التربوية والاجتماعية والسياسية العامة للابتلاء، تسابق وتزاحم وتغالب دائب بين الرغبات والإرادات، وبين الحاجات والتحديات، وبين الأفراد والجماعات، وبين الثقافات والحضارات، من أجل البقاء مرة، ومن أجل تأكيد الحضور والمساهمة مرة أخرى، ومن أجل تحقيق ديمومة واطراد الهيمنة والسيادة في نهاية المطاف. انظر:
– برغوث، **مدخل إلى سنن الصيرورة الاستخلافية: قراءة في سنن التغيير الاجتماعي**، مرجع سابق، ص53.

– البُعد التكاملي يهدف إلى تحقيق التكاملية الكونية، ويقصد بها اتساق الفعل البشري المحقق على المستوى الذاتي والاجتماعي والحضاري مع بقية المفردات الكونية الأخرى، المنظور منها وغير المنظور، ذات العلاقة التسخيرية المباشرة وغير المباشرة بخلافة الإنسان في الأرض. ويكون ربط هذا العنصر الأخير بعملية بناء المساقات، من خلال ربط كل الجهد الإنساني بالعملية السياسية، وعدّه حلقة من حلقات الدورة التسخيرية التي وجب أن يؤديها ضمن شروط وظروف وتفاعلات طبيعية وكونية، وهي قبل ذلك إدراك لمكونات الكون بصورة طبيعية، تمكنه من استثمار هذه المعرفة وفق ما تتطلبه الحاجة العامة (المجتمع)، وتقتضيه الرغبة (الشخصية)، ويضبطه –انتهاءً وابتداءً– الالتزام العقدي بنصوص الوحي، وأحاديث السنة النبوية الشريفة.

وهكذا يتبيّن لنا أن تفعيل أبعاد المدرسة السُّننية المقاصدية التكاملية في عملية بناء المساقات الأكاديمية في العلوم السياسية، لم يكن توظيفاً نظرياً فحسب، بل إن تطبيقات التكامل المعرفي في فرع العلوم السياسية لا يبقيها مقتصرة على رؤية فقهية، أو وفق نظرة السياسة الشرعية وفكرها فقط، بل بالإمكان إضافة أسس منهجية تربوية تسهم في إعطاء هذا التكوين الجامعي دوره اللازم في عملية البناء والنهوض الحضاري الذي تتوخاه الأمة.

وتحقيقاً لهذه الرؤية، وإعمالاً لمبادئ هذه المدرسة في الميدان، نضع أنموذجاً لأحد تخصصات العلوم السياسية في قسم الدراسات العليا، يأخذ ببعض المساقات المقترحة، المبنية على فلسفة التكامل المعرفي، انطلاقاً من مكونات المدرسة السُّننية المقاصدية التكاملية.

3 – أنموذج تخصصي (التنظيمات السياسية والإدارية– مرحلة الدراسات العليا)

اعتمد في صياغة هذا النموذج على جهد خاص؛ إذ وضعت مجموعة مقاييس في العلوم السياسية، مؤسسة على التكامل المعرفي، تأخذ بأبعاد المدرسة السُّننية المقاصدية التكاملية، وقد جاءت هذه المساقات ضمن تخصص في العلوم

السياسية هو فرع "التنظيمات السياسية والإدارية" في قسم الدراسات العليا، الذي يُعنى بدراسة أهم النظريات التنظيمية، ويبيّن ارتباطها بحركية المنظمات وفعاليتها، بالإضافة إلى معالجة أهم المسائل المنهجية التي ترتبط بمسائل صناعة القرار، وصياغة السياسة العامة، ومعالجة القضايا الاقتصادية من منظور التحليل السياسي. زيادة على ذلك، يركِّز هذا التخصص على مهام المنظمات الدولية والإقليمية، ويتابع أهم التطورات التي عرفتها وتعرفها، فضلاً عن فتح مجال للنقاش حول قضايا سياسية عاجلة لها صلة بالتركيب العام للتخصص.

وعليه، فإن طبيعة المساقات التي يمكن أن تكون محور العملية الأكاديمية في هذا التخصص، سيتم توصيفها بحسب الخلفية النظرية التي فُصِّل فيها سابقاً، ويبقى المشروع المقدَّم اقتراحاً لمجموعة من المقاييس التي أرى أنها تبرز فلسفة التكامل برؤية تخدم دارسي العلوم السياسية، وهذه المساقات هي كالآتي:

المساق	وصف المساق
المقاربات الإسلامية في التنظيم والتسيير	يهدف هذا المساق إلى تتبع التطور الذي عرفته النظريات التنظيمية في علم الإدارة (ويقصد هنا التطور من منظور الدراسات المدنية التغريبية)، ويلي ذلك عملية نقد أسس هذه النظريات من خلال إبراز النظرة المادية في أساساتها، وطرح تصورات إدارية مبنية على تفعيل الرؤية الإسلامية، من خلال ربطها بالرؤية المقاصدية في نشأة التنظيمات ودورها الاجتماعي والسياسي، وطرح أهم المقاربات التي وجدت في التراث الإسلامي مثل ما أورده: ابن الأزرق، والماوردي، والكتاني، وغيرهم.
إشكالية التحيز في الاصطلاحات الإدارية	يهدف هذا المساق إلى معالجة إشكالية صياغة المصطلح الإداري، وبنائه، وتحديد مرجعيته الفكرية، ومناقشة آليات صياغة (أو توليد) المصطلح الإداري النابع من انتماء حضاري إسلامي، أساسه البحث في مصدري التشريع: القرآن والسنة، والبحث في التراث السياسي الإسلامي، وتأكيد تكاملية الجهد الإنساني، وإمكانية الاقتباس بما يتناسب والمعطى الحضاري والثقافي للأمة، مثل إسهامات المسيري، وطه عبد الرحمن، وغيرهم.

المساق	وصف المساق
الرؤية الارتيادية الحضارية للإدارة العامة	يهدف هذا المساق إلى بلورة أبعاد حضارية للإدارة العامة، من خلال ملاءمة هيكلها وبنائها للمعطى الحضاري، وتفعيل البُعد المقاصدي في هذا المساق، والاستئناس بالوعي السُّنني في إدراك حركة النظام الكوني. وعليه، يمكن وضع الخطة الارتيادية (الاستراتيجية) للإدارة العامة، بما يتناسب والبناء الإسلامي للمجتمع من عقيدة ومعاملة.
الأسس القيمية في السياسات العامة	يهدف هذا المساق بداية إلى التأكيد على البُعد التكاملي في الأخذ بمحور السياسة العامة، بوصفه إسهاماً إنسانياً تستفيد منه الأمة. ولكن، مع التأكيد على مسألة تفعيل الأبعاد القيمية التي تسهم في إيجاد رشادة سياسية، وهذا يتم من خلال إبراز أخطاء تخطيطية في السياسات العامة، كان أساسها غياب البُعد القيمي، ومثال ذلك: معالجة الفساد الإداري، والسياسي والمالي، والمحسوبية بوصفها نتاجاً لغياب البُعد القيمي، إلخ.
المقاربة الإسلامية للمؤسسات الدولية والعولمة	يتضمن هذا المساق دراسة معمقة للأداء الفعلي والحالي للمنظمات الدولية، وتأثيرها في حراك المجتمع سياسياً واجتماعياً، مع التركيز على أبعادها الأيديولوجية، ومنافاتها لمبدأ العالمية، ومعالجة مفهوم العولمة، وما أوجده من تناقضات وصراعات في الكون، لا يمكن تجاوزها وحلها إلّا بتجاوز المنظور المعولم إلى المنظور العالمي.
المجتمع الوقفي والدولة في النظرية الإسلامية	يهدف هذا المساق إلى معالجة مفهوم المجتمع الوقفي (المدني) برؤية إسلامية، وتفعيل البُعد السُّنني في مسألة الاستخلاف وخدمة الجمهور، مع التركيز على العلاقة التي تربطه بالدولة، وحقيقة العلاقة التي تهدف أساساً إلى تحقيق مقصد خدمة الإنسان، من خلال الربط بمواضيع، مثل: المشاركة، وأصل المواطنة، والانتماء الحضاري، إلخ.
النقد الإسلامي للنظريات الاقتصادية	يهدف هذا المساق إلى إطلاع دارس العلوم السياسية على النظريات الاقتصادية الغربية وفهمها؛ بغية مساعدته على إمكانية نقد هذه النظريات وفهم بنائها الأيديولوجي، وكذلك ليكون النقد مؤصلاً برؤية شرعية لا تأخذ من شرق ولا من غرب، وهو أيضاً تأكيد على رؤية إسلامية لقضايا المال، التي تسهم في صقل معارفها لبناء سياسات عامة واعية رشيدة، مثل: كتابات باقر الصدر وغيره.
مقاصد خصوص المجال السياسي والاجتماعي[1]	يهدف هذا المساق إلى تمكين الطالب من تكييف بعض المواقف والأمور الاجتماعية، والاختيار بين البدائل، والموازنة بين بديلين، وترتيب المواقف، وترتيب عناصر الأولويات بالنسبة إلى المجتمع، وتحديد السياسات الكلية وتقويمها، وتوضيح مبدأ المفاسد والمصالح في العملية السياسية، بناء على الرؤية الإسلامية.

المساق	وصف المساق
الأسس المعرفية للنظم السياسية الإسلامية[2]	يهدف هذا المساق إلى تبيان منهجية تناول النظام السياسي الإسلامي في الأدبيات المعاصرة، والاطلاع على الإشكاليات المتعلقة بمصادر البحث في النظام السياسي الإسلامي، ومعرفة موقع النموذج الإسلامي للحكم من نظم الخطاب القرآني، ومعرفة منهجية تجريد نظم الحكم التاريخية، وكل هذا بتفعيل مكونات المدرسة السُّننية المقاصدية التكاملية.
أساسيات علم العمران الحضاري	يهدف هذا المساق إلى توضيح أسباب الاهتمام المعرفي بهذا العلم، وتأصيل مفاهيمه وأدواته التنفيذية، مع التركيز على رفع المستوى الحضاري للمجتمع، وإبراز اجتهادات مدرسة البناء الحضاري وأهمية الأخذ بها، من أجل تحقيق مبدأ الخلافة وعمارة الأرض واستصلاحها بما يحقق النفع والقوة للإنسان.
النظرية السياسية الإسلامية	يهدف هذا المساق إلى تعميق الدراسة بالنظرية الإسلامية الشاملة القادرة على تفسير أبعاد جميع الظواهر السياسية، على أسس منهجية إسلامية، تراعي الأثر الكلي للنص القرآني والنبوي، بالإضافة إلى تراكمات التراث السياسي الإسلامي، بناء على منطلقات الفكر السياسي واجتهادات المعاصرين، بوصفها أهم الآليات المنهجية والمعرفية لبناء نموذج معرفي إسلامي سياسي، يشرح التفاعل بين الفكر والحالة السياسية.
المنهجية البحثية الإسلامية	يهدف هذا المساق إلى بيان اعتماد العلوم السياسية -من منظور التكامل المعرفي- على منهجية بحثية إسلامية تستخرج أسسها وقواعدها العملية من منطلق عقدي، تبتعد به عن الفلسفات الغربية التي ترى في الغرب مرجعية نهائية. كما يركِّز المساق على دراسة محاولات تأسيسية للنظرية السياسية الإسلامية من منطلق قرآني ونبوي، وهذا ما يعالجه الدكتور عبد الحميد أبو سليمان، والدكتور سيف الدين عبد الفتاح.

هوامش الجدول:

(1) عبد الفتاح، سيف الدين. "نحو تفعيل النموذج المقاصدي في المجال السياسي والاجتماعي"، موقع مركز الدراسات المقاصدية الإلكتروني: http://al-maqasid.net/ar/news.php?id=367.

(2) عارف، نصر محمد. "في الأسس المعرفية للنظم السياسية الإسلامية"، مداخلة منشورة على الشبكة العنكبوتية (الإنترنت).

بعد هذا العرض لمجموع المساقات المقترحة في التخصص المقترح أيضاً، أصل إلى أن فكرة التوصيف ليست بالأمر النهائي أو القطعي، بل إن عملية التدارس والمناقشة والبحث تستدعي إضافةً، أو تعديلاً، أو حذفاً يتصل بـ"البعد

التكاملي"، إلّا أن ما أؤكد عليه، هو أن هذه المساقات كلها تنقسم في الدراسة إلى أكثر من سداسي جامعي، خاصة أن الطالب في هذه الحالة هو في مرحلة بحث واستقصاء ومتابعة، تتطلب منه إدراكاً لكل مواضيع مقررات التخصص، وأن أي فصل بين المساقات، إنما هو فصل منهجي، كونها مرتبطة بعناصر متلاحمة ومتلاحقة، بالإضافة إلى أنها تنطلق من أساس واحد، هو النص القرآني الكريم والسُّنة النبوية الشريفة، وأقصد بانطلاقها من مصدر واحد أن عملية التدريس والتلقين تعتمد على هذين المصدرين؛ تحقيقاً لفلسفة التكامل المعرفي.

خاتمة

يجب على أي متصدر فلسفة التكامل المعرفي وتأصيلها والتقعيد لها، أن يكون مدركاً أنها خطوة مهمة من خطوات البناء الحضاري للأمة. وعليه، فإن هذه الفلسفة بوصفها فعلاً حضارياً أكاديمياً، تتطلب العناية اللازمة والاهتمام المتواصل، والأخذ بكل الآراء والتصورات؛ لأن في هذا سعة للتصحيح والاستدراك وزيادة في الفهم.

أمّا بخصوص العلوم السياسية، فإنني متيقن أن هذا الفرع الأكاديمي قد يكون أكثر التخصصات حاجة إلى هذه الفلسفة، بل إنها تعد منهجية مناسبة لها، إذا أردنا أن نجعل من العلوم السياسية -التي تقدِّم للمجتمع إطارات وكوادر وقيادات سياسية تخدم المجتمع- علوماً لها دورها الحضاري في بناء الأمة وتجديد نهضتها، بل إن إلزامية المعارف الدينية بالمدنية، إنما يخدم هذه العلوم في الصميم أكثر من كون التخصص يهدف أساساً إلى تكوين الفرد الذي سيكون في خدمة الأمة. وعليه، فإن بناء الفرد واستثمار قدراته وكفاءاته بأدوات منهجية وأكاديمية مرتبطة بالعقيدة والحضارة، سيحدث أثراً وإيجابية مضاعفة في حركة الأمة في الحاضر والمستقبل، وباتساق وانسجام مع مبدأ (ألا كلكم راع) الذي يحدد المسؤوليات والاختصاصات، ويوحد التصور العام حول الخدمة العامة، التي تعدّ صميم تخصص العلوم السياسية، ومفتاحاً لتحقيق أصل وجودنا في هذا الكون، وهو الاستخلاف وعبادة الله ابتداء وانتهاء.